

## ترجمة وتلخيص تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول إرتريا 2010م

طاهر محمد علي

مركز دراسات القرن الأفريقي

أصدرت مجموعة الأزمات الدولية في 21 سبتمبر 2010م تقريرا مطولا حول إرتريا من (37) صفحة بعنوان: إرتريا "دولة الحصار" وهو من أهم التقارير التي صدرت حول تطورات الأوضاع في إرتريا، وما يميز هذا التقرير عن غيره من التقارير صدوره من جهة تعتبر واحدة من أشهر مراكز الأبحاث العالمية غير الحكومية التي تقدم معلومات وتحليل واستنتاجات تعتمد عليها عدد من الحكومات والمنظمات الدولية في تعاملها مع جملة من القضايا والنزاعات .

تناول التقرير التطورات والأحداث بشيء من العمق والشمولية ، وتطرق إلى مآلات الوضع الحالي وانعكاساته الخطيرة ليس على إرتريا فحسب بل وعلى المنطقة بأكملها ، فضلا عن تناوله السياق التاريخي للتطورات التي مرت بها إرتريا في مختلف المراحل التاريخية وتأكيد على حقائق تاريخية مهمة في التجربة الإرترية ، وحسب ما جاء في التقرير فإن إعداد هذا التقرير استغرق حوالي عشرة سنوات ، شارك فيه باحثون وخبراء في العلاقات الدولية وفي مجال حقوق الإنسان ، زار العديد منهم إرتريا خلال تلك الفترة للوقوف على الوضع بأنفسهم ، كما أجروا العديد من اللقاءات مع أشخاص في داخل إرتريا وخارجها عايشوا تجربة الدولة الإرترية الوليدة منذ الاستقلال ، فضلا عن حجم المصادر الكثيرة التي اعتمد عليها ، التقرير بعد أن قامت الجهات المختصة بدراستها وتحليلها للتأكد من صحة المعلومات والحقائق التي حوتها ، ولهذا حظي التقرير باهتمام كبير من قبل الجهات المهتمة بالشأن الإرتري، إذ تم نشر ملخصات من التقرير في مواقع الكترونية واسعة الإقبال مثل موقع رويترز، وأول أفريقيا، وصوت أمريكا، ومجلة الاكونوميست البريطانية ، ووالتا الإثيوبي وغيرها، فضلا عن المواقع الإلكترونية الإرترية التي أوردت أغلبها خبر صدور التقرير، وبالمقابل فإن التقرير قابلته عاصفة من الردود والانتقادات من الحزب الحاكم في إرتريا ، ومن الجهات الإعلامية التابعة له ، كما صدرت العديد من بيانات الرفض للتقرير من بعض التجمعات التابعة للجبهة الشعبية في الغرب، وقد وصف الرئيس الإرتري التقرير بالعنصري ، كما وصفه وزير الإعلام الإرتري في مقابلة له مع إذاعة صوت أمريكا بتاريخ 23 سبتمبر المنصرم بالمتحيز وقال أنه مليئ بالتشويهات ، وكال الشتائم والإساءات كعادته للجبهة التي أصدرت التقرير، وقد أصدر المركز الإرتري للدراسات الإستراتيجية بأسمر في 30 من سبتمبر المنصرم وهو مركز حكومي تقريرا بعنوان: للدفاع عن إرتريا ضد تقرير الخدعة السياسية الذي أصدرته مجموعة الأزمات الدولية ، وجاء التقرير في حوالي (20) صفحة ، حيث حاول الرد على كل ما ورد في تقرير مجموعة الأزمات ، كما أبرز بعض ما يعتبره من إنجازات النظام في مجال التعليم والصحة وغيرها، واتهم الجهة التي أصدرت التقرير بفقدانها المصداقية الأكاديمية، واعتمادها على انطباعات سخيفة أكثر من كونها حقائق ومعلومات، والاعتماد على مصادر مجهولة، مما جعلها تتوصل الي ملاحظات واستنتاجات لأساس لها في الواقع، فضلا عن اتهامها بتشويه صورة الرئيس ومحاولة إثارة الطائفية في إرتريا.

ولأهمية هذا التقرير سنحاول فيما يلي ترجمة ملخص أهم مضامينه وبعض التوصيات التي ختم بها .

تناول التقرير خمسة محاور رئيسية هي:

- 1- المقدمة وملخص التقرير
- 2- مسيرة إرتريا المستقلة ، والسياق التاريخي لتكوين الدولة الإرترية، حرب التحرير، تحقيق السيادة والعودة إلي الحرب.
- 3- التطورات التي مرت بها الجبهة الشعبية وصولا الي مرحلة الدولة العسكرية ، الثقافة السياسية لحزب الجبهة الشعبية، العسكرة في إرتريا، إرتريا دولة العقوبات ، المعارضون لسياسات الدولة الإرترية.

4- المجتمع والاقتصاد تحت الحصار، الحرب علي الاقتصاد، المجتمع تحت ضغط الدولة ،التعدد الديني والثقافي في إرتريا، دور الإرتريين في الخارج.

5- العلاقات الخارجية مابين المصالح والعداء، العلاقات الإقليمية والحرب الإثيوبية، الحرب كسياسة خارجية، العلاقات مع أفريقيا والغرب، الاتجاهات المستقبلية لتطورات الأحداث.

● المحور الأول تحدث التقرير عن السياق التاريخي لتكوين الدولة الارترية، و تناول بالتفصيل الموقع الاستراتيجي لإرتريا وأطماع القومي الكبرى منذ عشرات العقود للهيمنة علي إرتريا من أجل استغلال موقعها ،وفي مرحلة تقرير المصير اشار التقرير الي تباين الأطراف الارترية حول الانضمام إلي إثيوبيا ،والي موقف مسلمي إرتريا التاريخي ودورهم في التصدي لمبدأ الانضمام والمطالبة بحق الاستقلال الفوري لإرتريا ،وتحدث التقرير عن تأسيس المسلمين وبعض الناشطين الشيوعيين لحركة التحرير الارترية في عام 1958م ،فضلا عن تأسيس جبهة التحرير الارترية في مطلع الستينات ،وتطرق أيضا إلي انضمام أبناء المرتفعات إلي جبهة التحرير الإرترية في نهاية الستينات ومن ضمنهم أفورقي ،وتناول التقرير الخلافات التي كانت تدور داخل جبهة التحرير الارترية، وشكاوي أبناء المرتفعات المسيحيين حينها من استهدافهم داخل الجبهة، كما تناول الانشقاقات التي وقعت داخل الجبهة في تلك الفترة ،وقال أنه بالرغم من أن الجبهة الشعبية التي برزت في الساحة في منتصف السبعينات كانت تضم كافة أبناء القوميات الارترية من المسلمين والمسيحيين ،إلا إن القيادة كانت تحت سيطرة أبناء المرتفعات الناطقين بالغة التجربية والتي كان يقودها إسياس ،وأورد التقرير وقوع الحرب الأهلية بين طرفي الثورة في الفترة مابين 1972-1974م، وإن تلك الحرب لم يتم دراستها وتقييمها ولم يعلم دوافعها ومن يتحمل مسؤوليتها، وقد تركت في نفوس الارتريين جراحات غائرة يصعب التئامها ويستعصي برؤها ،كما تناول التقرير بالتفصيل أوجه التعاون التي كانت بين الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا وجبهة تحرير تقراي، وتطرق التقرير الي حالة التوتر التي كانت تسود تلك العلاقات خاصة في منتصف الثمانينات حول القضايا الإستراتيجية العسكرية المشتركة، وقضايا الاتنيات والمواطنة ،لكن سرعان ماكان يتم تجاوز تلك الخلافات ،وخاصة في نهاية الثمانينات إذ تمكن الطرفان عبر تنسيق كامل من خوض سلسلة معارك ضد النظام الإثيوبي كان نتائجها إنهيار نظام الدرق وتسلمهما القيادة في كلا البلدين.

● **مرحلة ما بعد الاستقلال:** خيبت الجبهة الشعبية أمل الشعب الإرتري الذي كان يتطلع الي الحرية والاستقرار والرفاهية بعد فترة طويلة من النضال ،وذلك بنقضها للعهد التي وعدت بها الشعب الارتري في مؤتمرها الثاني الذي عقد عام 1987م ،وأكدت فيه علي التزامها بمبدأ التداول السلمي للسلطة وإجراء انتخابات ،وإدارة شؤون البلاد وفق دستور إرتري تشارك في إعداده كافة قطاعات الشعب الارتري ، ففي عام 1993م وبعد نتيجة الاستفتاء التي وصلت 99.8 % لصالح الاستقلال ،استغل إسياس الدعم الشعبي لصالحه إذ تم تعيينه رئيسا للدولة والحزب ،كما تم في نفس العام تكوين المجلس الوطني الذي باشر عمله في العام التالي، وفي المؤتمر التنظيمي الوحيد الذي عقد في عام 1994م تم تقديم تعهدات جديدة للشعب الارتري ،كما تم تحويل اسم التنظيم الي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، وفي عام 1997م تم إجازة مسودة الدستور الارتري، وتم تشكيل لجنة لأحزاب والإعداد للانتخابات، إلا إن إسياس انقلب علي تلك اللجنة و سرعان ماتراجع التنظيم عن تعاهدا ته حيث اتسعت مساحة الاستبداد السياسي وتعميق جذور النظام العسكري ،وتشديد الإجراءات علي المواطنين الارتريين، وقمع الحريات ،واستخدام العنف والاعتقال القسري لكل من يخالفهم الرأي، وملء السجون منذ وقت مبكر بالمعتقلين السياسيين ،وبرجال الدين، والصحفيين، وبكل من ينتقد سياسات النظام، ومنذ ذلك الوقت بدأت السلطة تتمركز وبشكل متدرج تحت هيمنة رجل واحد، وتهميش الوزراء والمجلس الوطني.

● **الثقافة السياسية للحزب الحاكم في إرتريا:** جاء في التقرير أن الدولة العسكرية القائمة في إرتريا حاليا قد دامت فترة إنشاء جذورها لعقود طويلة قبل فترة التحرير، وأن أعمال العنف الداخلية التي ظلت تشهدها الجبهة الشعبية منذ وجودها كانت مؤشر بأن التنظيم سيصبح أكبر سلطوية وتعصبا

لمن يخالفه في الرأي، ولهذا تعامله مع منتقديه حتى من الحزب كان أكثر عنفا ودموية، وإن ما حدث في سبتمبر 2001م كان بمثابة تكرار لممارسات حدثت قبل ثلاثون عاما في عام 1973م حيث تم تصفية مجموعة "منكع" وهي المجموعة التي حذرت من تحول قيادة التنظيم إلي سلطة دكتاتورية، وطالبت بمناقشة قضايا التنظيم بكل شفافية ووضوح، إلا إن القيادة التي كانت تهيمن علي التنظيم برئاسة إسياس اتهمت تلك المجموعة بالتطرف والرجعية وقد تم إعدامهم، ومنذ ذلك لم تكن ظاهرة معارضة داخلية في التنظيم إلا بعد الحرب الارترية الإثيوبية والخسائر الكبيرة التي أصيب بها الطرف الارترية.

وأشار التقرير بأن تنظيم الجبهة الشعبية ظل يدار طوال فترة الثورة عبر التنظيم السري (EPRF) وإن وجود ذلك الكيان لم يكن معلوما لغالبية المناضلين وقيادات الجبهة الشعبية، ولم يتم الإفصاح عنه إلا في المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية الذي عقد 1994م، حين أعلن إسياس انتهاء دور التنظيم السري، ومع ذلك فإن الجدل حول ذلك التنظيم السري مازال مستمرا، والسؤال المطروح هل فعلا تم تجميده؟ أم تم تغيير صيغة عمل أخري له، ولاسيما إن ثقافة ذلك التنظيم مازالت قائمة، لأنه ومنذ منتصف التسعينات فإن القرارات المصيرية في البلاد يتخذها الرئيس وحده بدون استشارة مجلس الوزراء او العودة الي المجلس الوطني المجدد، وإن الدولة اليوم يسيطر عليها أفراد مناصبهم غير معلومة لدي المواطن الارترية، ويحتمون بصلاحيات وهمينة الرئيس علي الدولة.

وإن الدولة والتنظيم يدار من مكتب الرئيس، وإن معظم الوزارات أيضا تدار بأفراد مقربين من مكتب الرئيس غير الوزراء المعنيين، وإن هؤلاء يرفعون تقاريرهم مباشرة إلي مكتب الرئيس، ويمكن القول بأن إرتريا اليوم أصبحت إقطاعية في يد الرئيس ومجموعة من العسكريين والأمنيين، وإن البلاد منذ انتهاء الحرب الارترية الإثيوبية تم تقسيمها الي خمسة مناطق عسكرية يترأسها جنرالات يتمتعون بصلاحيات واسعة ومرتبون مباشرة بمكتب الرئيس، حيث يتم تجاهل وزير الدفاع وصلاحيته، أما جهاز الأمن القومي الارترية فيترأسه شخص يعمل في مكتب الرئيس، ويعتبر مجموعات الجنرالات الخمسة والمسؤولين الكبار في جهاز الأمن الارترية من اقوي الشخصيات في الدولة بعض الرئيس، وكثير ماتحدث منافسات بين هؤلاء القيادات بسبب تضارب مصالحهم إلا إن قربهم من الرئيس يحول دائما دون وقوع صدامات بينهم.

● **نهج عسكرة المجتمع الارترية وانعكاساته السلبية:** تعتبر إرتريا اليوم من أكثر الدول عسكرة في العالم، حيث تصل نسبة العسكريين 10%، كما أنها البلد الوحيد الذي دخل في حروب مع كافة جيرانه في خلال عشرة سنوات الأولى من الاستقلال، وكان الهدف من برنامج الخدمة العسكرية الإلزامية الذي بدأ منذ أكثر من عقد ونص على بناء قوة عسكرية للتصدي لأعداء إرتريا، والمساهمة في بناء الأجيال وتعزيز الحس الوطني والمحافظة علي الروح النضالية للشعب الإرتري، والمساهمة في بناء الدولة الارترية الحديثة، والتغلب علي الحواجز الإقليمية والعرقية والدينية وضمان لاستقرار الدولة الارترية، ولكن الخدمة اليوم انعكست سلبا علي الدولة الارترية، وأصبحت عواقبها وخيمة علي الشعب الارترية، وأن الحكومة الارترية فشلت حتى توفير الاحتياجات الحياتية لهؤلاء الشباب الذين تحتجزهم في الخدمة، وبالرغم أنهم يتم استغلالهم للعمل في مشاريع خاصة لصالح التنظيم وبعض القيادات العسكرية والسياسية (مثل بناء المنازل والقطاعات الاقتصادية) إلا إنهم مقابل ذلك لم يتحصلوا إلا علي حوالي 20 دولار شهريا. ويشير التقرير أن تدفق أموال هائلة لشراء الأسلحة الحربية، والاحتفاظ بعدد ضخم من الجيش لا يمكن أن يمنع انهيار الأوضاع في إرتريا، وأن مبيعات الألاف من القوة المنتجة المحاصرة في الخدمة العسكرية غير قادرة للمساهمة في نمو الاقتصاد الارترية.

● **إرتريا نموذج للمجتمع العسكري:** إن المواطنة في إرتريا اليوم أصبحت مقابل أداء الخدمة العسكرية الإلزامية التي تمتد الي أجل غير مسمي، وإنها لم تصبح واجب وطني بقدر ما أصبحت ثمن يدفعه المواطن مقابل العيش والبقاء في إرتريا، كما أصبحت أداة لابتزاز المواطنين الارترية من قبل الحكومة الارترية، ولهذا أصبحت إرتريا اليوم أقل استقرار، وإن هذه الخدمة بشكلها الحالي

أصبحت كارثة ومستنفعا للمشاكل البلاد الكثيرة، وإن إستمراريتها بوضعها الحالي محفز لإنهيار الأوضاع في إرتريا، وإن الاقتصاد الارتري غير مؤهل لاستيعاب هذه الطاقات في المرحلة الحالية، وإن حالة الغضب والقلق علي المستقبل من قبل الشباب الذين يتواجدون في صفوف الجيش الارتري ،سوف لاتستمر طويلا وخاصة مع حالة استمرارية التدهور الاقتصادي، وقد يكون الشباب اليائس والمحبط علي نحو متزايد قوة التغيير المفاجيئ القادم في إرتريا.

● **انتشار الجريمة والفساد في أوساط الشباب:** بالرغم من حالة الاقتصاد الارتري اليائس، إلا إن مستوي الجريمة مازال منخفضا في أوساط الشباب ، ومع ذلك فإن حالة الإصابة بالصدمة والاكتئاب والاضطرابات النفسية ما بين الشباب منتشرة ، وذلك بسبب النظرة المتشائمة للمستقبل ،ولهذا حلم الشباب اليوم في إرتريا أصبح كيف يمكنهم الخروج من إرتريا ، إلا إن عشرات الألف من الشباب الذين يتمكنون من الهروب إلي دول الجوار يقعون في مخيمات اللاجئين ويعيشون ظروف مزرية هناك ، وذلك بالرغم أن أغلبهم من جيل التسعينات إلا أنهم لايسمح لهم بمواصلة التعليم حتى بعض وصولهم إلي أوروبا وأمريكا الشمالية، وأشار التقرير بأن استمرارية اللجوء من مختلف قطاعات الشعب الارتري سيفقد البلاد عنصر الشباب فضلا عن كونه نزيف للمهارات ، لكن علي ما يبدو أن الحكومة الارترية غير معنية بذلك ولا تعطي أي اهتمام للآثار المترتبة علي البلد بفقدائها مئات الألاف من الشباب ، وإذا كانت معنية بذلك لقامت بخطوات تجاه معالجة الأوضاع في الداخل لإيقاف مسلسل الهروب من البلاد.

وأشار التقرير بانتشار حالة الفساد في الوسط الحكومي خاصة بين كبار ضباط الجيش وقيادات المناطق العسكرية وتورط هؤلاء في أنشطة غير مشروعة منها ابتزاز المواطنين الارتريين ، وتهريب الشباب إلي دول الجوار مقابل الحصول علي مبالغ مالية كبيرة، إقامة سجون خاصة بهم وممارسة التعذيب والتعامل بوحشية مع المعتقلين ، كما يعمل هؤلاء في احتكار تجارة الوقود، ومواد البناء الشحيحة أصلا، واحتكار المواد الغذائية ، والمتاجرة بالمشروبات الغازية والكحول ، فضلا عن استخدام المجندين لمشاريعهم الخاصة في أعمال البناء والمرافق الاقتصادية المختلفة .

\* **المجتمع والاقتصاد تحت الإجراءات الحكومية المشددة:** وحول الاقتصاد الارتري تحدث التقرير عن صعوبات للحصول علي بيانات دقيقة بسبب سرية ملفات ومستندات القطاع الاقتصادي بالدولة، وعدم تمتع تلك الجهات بعلاقات بالمؤسسات المالية الدولية ، ومع ذلك تناول التقرير السياسات الاقتصادية الفاشلة للنظام الارتري ، والتي كانت سببا في انتشار حالة الفقر والجوع التي يعاني منها اليوم المواطن الارتري، وبسبب تزايد مستويات الفقر في إرتريا فإن الجزء الأكبر من المواطنين في الداخل أصبحوا يعتمدون علي دعم أقاربهم بالخارج لتسيير حياتهم اليومية، حيث يقوم هؤلاء بتحويل الأموال عبر قنوات سرية بعيدا عن سيطرة المؤسسات المالية التابعة للحزب الحاكم ، وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف عبر تلك القنوات، ويتم تداول تلك الأموال في السوق السوداء رغم المخاطر التي تواجه العاملين فيها، وتحدث التقرير عن هيمنة الحزب الحاكم علي القطاع الخاص من المؤسسات التجارية والصناعية والخدمات المالية والنقل وشركات البناء، وحتى الشركات الأجنبية التي تخاطر بالعمل في مجال التعدين في إرتريا يتم الضغط عليها لإدخال أفراد من الحزب الحاكم كشركاء ، وأن رفض مثل هذه المقترحات يصعب من مهمة الحصول علي تعاقد مع تلك الجهات.

ويري التقرير بأن مبدأ الاعتماد علي الذات الذي يغرد به الحزب الحاكم ينبع من سوء تقدير للوضع ، ويتعارض مع الواقع الاقتصادي لإرتريا، وإن ذلك انعكاس لعدم الثقة التي يشعر بها النظام تجاه الأطراف الأخرى، وإن رفض المعونات الخارجية والتعامل مع المنظمات الدولية والإغاثة يقوم بها النظام كوسيلة لمعاقبة والسيطرة علي المواطنين الارتريين

وأشار التقرير إلي غياب رؤية للنظام الارتري لتحسين وضعية الاقتصاد الارتري، وأن تدفق الأموال الهائلة لشراء الأسلحة والمعدات الحربية والاحتفاظ بأعداد ضخمة من الجيش ، يعرقل مسيرة نمو الاقتصاد، وإن مئات الألاف من القوة المنتجة المحاصرة في الخدمة العسكرية غير قادرة علي المساهمة في تحسين وضع الاقتصاد الارتري فضلا عن حالة الهروب غير المسبوقة مما جعل البلاد

تفقد القوي البشرية المنتجة في المجتمع، وأورد التقرير بأن إرتريا منذ خلافها مع إثيوبيا افتقدت ثلثي سوق التصدير لمنتجاتها، وإن إغلاق ذلك السوق أمام منتجاتها كان مدمر الإقتصادها، ولاسيما بعد فشل الدولة في إيجاد سوق للتصدير تلك المنتجات، ويعتبر السودان حاليا السوق الأولي حاليا للصادرات الارترية، ومع تدهور علاقات النظام الخارجية تعتبر حاليا الإمارات والسعودية بالإضافة الي إيطاليا مجموعة البلاد الرئيسية التي تصدر إلي إرتريا الاحتياجات الأساسية.

كما يتمتع النظام بروابط تجارية ، وعلاقات دبلوماسية، ويتحصل علي قروض مالية كبيرة من كل من قطر وليبيا والصين فضلا عن الدعم السياسي والدبلوماسي.

وتوقع التقرير بأن إنتاج الذهب والمتوقع أن يبدأ نهاية 2010م من شأنه أن يحسن مستوي تدفق العملة الأجنبية إلي البلاد ، لكن في ظل السياسات الحالية من المرجح أن تستخدم عائدات ذلك الإنتاج في مجال التسليح، وقد يكون ذلك بداية مرحلة للدخول في صراعات جديدة في المنطقة.

● **التعدد الديني والثقافي في إرتريا:**تناول التقرير بشكل مفصل التنوع الثقافي والعرقى الموجود في إرتريا ، والمجموعات الاثنية التي تسكن في المنخفضات والمرتفعات الارترية، والتداخل اللغوي الموجود ما بين تلك المجموعات فضلا عن الترابط الاقتصادي لتلك المناطق.

● وأشار التقرير الي وجود فجوة بين المسلمين والمسيحيين في إرتريا، وحمل مسؤولية ذلك للتجربة السياسية التي تمر بها إرتريا ، وتحدث عن وجود منافسة تقليدية ما بين أقاليم الحماسيين واکلي قزاي وسراي حول الزعامة في المرتفعات ، ولكن لم يؤدي ذلك الي حدوث مواجهات بين الأطراف علي الأقل منذ القرن التاسع عشر.

ويجزم معدو التقرير بأن المشروع العلماني الذي تدعي الحكومة الارترية تطبيقه في حكم البلاد وصل الي مرحلة الانهيار، لأنه فشل في المساواة بين كافة مكونات المجتمع الارتري ، فضلا عن اضطهاده للأديان بقسوة ، وإن تعامل الحكومة بازدرء تجاه الطوائف الدينية يدفع الشباب إلي التطرف ، وإن سياسية مصادرة الأراضي التي تقوم بها الحكومة خاصة في غرب إرتريا ستزيد من إمكانية حدوث صراعات مستقبلا داخل التجمعات الارترية التي تسكن في تلك المناطق ، وبالتحديد من الممكن أن يحدث توتر ما بين التجربية والكوناما ومجموعات التقري التي تسكن في غرب إرتريا.

● وقد تحدث التقرير عن استياء مسلمي إرتريا من النظام الحاكم ، وقد حذر من اندلاع أعمال عنف تجاه النظام خاصة من أبناء المسلمين الذين يشعرون بظلم من النظام وخاصة إذا تعرض هؤلاء الشباب للتعبيئة مع وجود تلك المبررات ومن المظالم التي يعاني منها المسلمون في إرتريا تحدث التقرير عن تدخل الدولة في شئون المؤسسات الإسلامية، وقضية تحويل ملكية الأراضي وما قد ينتج عنها من مخاطر في المستقبل، والهيمنة الاقتصادية لأبناء المرتفعات المسيحيين علي السهول الغربية ، وتجنيد الفتيات المسلمات في صفوف الجيش ، فضلا عن رفض الحكومة الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في الدولة ، وعدم وجود تمثيل يتناسب ونسبة المسلمين السكانية في المناصب العليا في الدولة العسكرية منها والمدنية.

● **الإرتريون في الخارج ودورهم :** تحدث التقرير عن دور كبير للإرتريين في الخارج في إنشاء إرتريا الحديثة ، وذلك من خلال تقديمهم للدعم المادي والمعنوي للحكومة الارترية ، وأشار التقرير إلي وجود إرتريين يتمتعون بمستوي عالي من التعليم وامتلاك المهارات والمهن التي بحاجة إليها الدولة الارترية، وقد عاد عدد كبير من هؤلاء بعد الاستقلال للمساهمة في بناء وطنهم إلا إن عدم إشراكهم واستبعادهم في مؤسسات الدولة الحديثة من قبل الحزب الحاكم بحجة عدم مشاركتهم في النضال خيب آمالهم وبددت أحلامهم، ولهذا سرعان ما عادوا من حيث قدمو ، وإن العديد منهم كان يريدون استثمار أموالهم في مختلف المجالات الاقتصادية، إلا إن هيمنة الحزب الحاكم في تلك القطاعات حالت دون قيامهم بذلك.

ويتعرض الإرتريون في الخارج إلي ابتزاز من الهيئات الدبلوماسية التابعة للحكومة الارترية لدفع مبالغ مالية مقابل الحصول علي الخدمات كمواطنين ، ويصعب عليهم الحصول علي أي

خدمة إذا لم يوفو بكل ما يطلب منهم من قبل النظام، وبالرغم أن غالبية المواطنين الارترين في الخارج هم مناهضون لسياسات النظام ، إلا إنهم يحاولون عدم الإفصاح عن مواقفهم الراضية للسياسات النظام خوفا من أن لا يتعرض أسرهم لعمليات انتقامية من قبل فلول الأمن الارترين ،ولاسيما مع انتشار مخبرين للنظام في أوساط الجالية الارترية يعملون لصالح النظام.

● **العلاقات الإقليمية للحزب الحاكم:**ورد في التقرير بأن الجبهة الشعبية منذ وجودها ككيان كانت تميل نحو العزلة ،عكس جبهة التحرير الارترية التي كانت تتمتع بعلاقات جيدة مع العالم العربي منذ وجودها،وكانت تتلقي الدعم من سوريا ومصر وغيرها من البلدان العربية،وجأت الجبهة الشعبية التي كان يهيمن عليها أبناء التجنيد رافضة لذلك التواصل،واختارت العزلة وراء الجبال ،وشرعت في بناء دولتها العسكرية،وقد أقامت علاقات تعاونية مع حركات التحرير الوطني المناظرة لها مثل حركة تحرير تجراي،وجبهة تحرير رومو،كما أنشأت قسم للعلاقات الخارجية،وأوكلت إليه مهمة التواصل مع الصحافة الدولية،والمنظمات الداعمة في الغرب،وترتيب الزيارات إلي المناطق المحررة لشخصيات دولية ،وكان لديها تمثيل فعال في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وعن علاقات النظام الارترين الخارجية في مرحلة ما بعد الاستقلال ذكر التقرير أن الجبهة الشعبية جعلت من العزلة التي كانت تعيشها في مرحلة النضال فلسفة سياسية لعلاقاتها الخارجية وأن تلك الثقافة العسكرية فشلت في بناء علاقات تعاون بنائه مع دول الجوار،ولهذا كانت السمة الأبرز في تعاملاتها الخارجية انعدام الثقة ،و أصبحت السياسة الخارجية عبارة عن ردود أفعال ومغامرات مسلحة لتحقيق أهداف سياسية علي حساب الدبلوماسية التقليدية ،وبسبب استبعاد الخيار الدبلوماسي في معالجة القضايا توترت العلاقات بين إرتريا وكافة دول الجوار ،فقطعت العلاقات الدبلوماسية مع السودان ،ومن ثم دخلت إرتريا حرب حدودية مع اليمن عام1996م ،كما توترت العلاقات مع جيبوتي عامي1996م و1998م ،وصولاً إلي مرحلة اندلاع الحرب في 2008م .

ومن القضايا الأساسية التي تناولها التقرير بشكل مفصل العلاقات الارترية الإثيوبية ،وأشار بأن إثيوبيا كانت أكبر شريك اقتصادي واستراتيجي لإرتريا بعد الاستقلال ،وقد وقع البلدان عدد(24)اتفاقية وبرتوكول في 1993م،وكان هناك تنسيق وتعاون وطيدي بين البلدين في العديد من المجالات من ضمنها الدفاع ،والأمن، والأسواق المصرفية،إلا إن تلك العلاقات بدأت تتأزم بشكل تدريجي منذ عام1995م ،وصولاً الي مرحلة اندلاع الحرب بين الطرفين وبشكل مفاجئ1998م .

و جاء في التقرير بأن الحرب مع إثيوبيا كانت مدمرة لإرتريا اقتصاديا وسياسيا ،فضلا عن الفشل العسكري والاستخباراتي ،كما نتج عنها انقسام داخلي في المؤسسة الحاكمة،ووضعت البلاد في حالة حرب دائمة ،وهو وضع لا تستطيع إرتريا أن تتحمله اقتصاديا واجتماعيا .

وإن استمرارية سوء العلاقات مع إثيوبيا ينبع من سوء تقدير للوضع من قبل النظام الارترين ،ولهذا يجب العمل لإيجاد حل للازمة، وإنشاء علاقة نفعية متبادلة بين إرتريا وإثيوبيا، علما إن إثيوبيا كانت وجهة ثلاث أرباع من صادرات الدولة الارترية،وإن حالة البؤس التي يعيشها الحزب الحاكم في إرتريا نتيجة للاستمرارية الازمة مع إثيوبيا.

● **الحرب كنهج للسياسة الخارجية:**وكبديل للحوار الدبلوماسي انتشرت في المنطقة الحروب والنزاعات،وتخوض غمار تلك الحروب مجموعات مسلحة توجد في العديد من دول منطقة القرن الإفريقي ،وليست إرتريا وحدها من يغذي هذه الحروب للحرب عنها بالوكالة للتحقيق أهداف سياسية من ورائها، ولكنها تعتبر من الذين يقدمون دعما كبير في هذه الحروب وخاصة الموجهة منها ضد إثيوبيا ومصالحها،ويبحث اسيا من وراء هذه النزاعات عن دور إقليمي له في منطقة القرن الإفريقي لكي يحقق طموحاته لزعامة المنطقة،ولهذا النظام الارترين متورط في العديد من الصراعات الموجودة في المنطقة،ومن المجموعات التي تتلقي دعما من النظام الارترين جبهة تحرير أرومو، وجبهة الأوغادين،فضلا عن الدعم الذي قدمته إرتريا للمعارضة السودانية الشمالية منها والجنوبية،كما إن إرتريا من أوائل الدول التي قدمت دعما ماديا ولوجستيا

للمجموعات المسلحة في دارفور، وقد تم رصد وجود مراقبين إرترين في دارفور في بداية اندلاع الأزمة، وكانت أسمر المجر الرئيسي لكثير من معارضي دارفور، وكان هدف ارتريا من تقديم ذلك الدعم كما أشرنا البحث عن هيمنة إقليمية وتحسين شروط الحوار مع النظام السوداني، كما قامت إرتريا بالضغط علي مؤتمر البيجا، والأسود الحرة (الرشايدة) للتوقيع علي اتفاقية سلام مع النظام السوداني مقابل حصول إرتريا علي الوقود وضمانات أمنية من الحكومة السودانية.

إلا إن تأثير إرتريا علي ملف دارفور تراجع كثيرا، وإن المجموعات الدار فورية أوجدت داعمين آخرين لها، إلا إن ما يقلق المجتمع الدولي كثيرا حاليا هو دعم النظام الارتري للمجموعات الإسلامية المسلحة في الصومال، وقد دفع ذلك إدارة بوش بالتهديد لتصنيف إرتريا ضمن الدول الراحية للإرهاب فضلا عن دعم أمريكا لمشروع القرار الذي قدمته يوغندا مدعومة من إثيوبيا وأقره مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2009م، والذي تم بناء عليه فرض عقوبات علي إرتريا، والعارف بطبيعة النظام الارتري من الصعب أن يتخيل بأن إرتريا تقدم دعما للجماعات الإسلامية المسلحة بالصومال وذلك عندما نأخذ في الحسبان الإجراءات التي قام بها النظام ضد الإسلاميين في إرتريا، لكن يجب أن يفهم الدعم الذي يقدم إلي الصوماليين بأن لديه أهداف غير مباشرة، هي حرب موجهة ضد إثيوبيا ومصالحها وميدانها الصومال، وليست في أي حال من الأحوال من أجل تمكين المشروع الإسلامي في الصومال.

علاقات ارتريا مع الدول الإفريقية والغرب: إن تصرفات النظام غير المسؤولة تجاه دول الجوار أثرت سلبا علي علاقاته الإفريقية، فإرتريا جمدت عضويتها في منظمة إيقاد منذ عام 2007م بدعوى هيمنة الجانب الإثيوبي عليها، كما إن علاقاتها أيضا بالاتحاد الإفريقي يشوبها التوتر وعدم الثقة في غالب الأحيان، ويغيب الرئيس الارتري عن معظم اجتماعات الاتحاد الإفريقي الذي يوجد مقره الرئيسي في أديس أبابا وتعتقد إرتريا إن إثيوبيا تعمل من أجل تحقيق أهداف سياسية ومصالحها الخاصة من خلال استغلال وجود الاتحاد في أراضيها، وهناك فهم سائد داخل الحزب الحاكم في إرتريا بأن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لم يقدم أي دعم لارتريا في مرحلة النضال بل العكس أنهما كان يقفان ضد نضال الثورة الارترية.

ويقلل الرئيس إسياس في مقابلاته الصحفية من الإصلاحات السياسية التي تمت في كينيا وزمبابوي ويعتبرها بأنها مجرد مسكنات للمتبرعين، وإنه يجادل بقوة بأن نموذج الحكم أكثر مصداقية وواقعية من النماذج الأخرى الموجودة في القارة والتي تميل للتجارب الديمقراطية الغربية، كما أنه يحتقر علاقة الدول الإفريقية مع الغرب ويعتبرها علاقة تبعية وليست علاقة مصالح متبادلة.

أما علاقة النظام الارتري مع الغرب فإنها تمر بأزمة منذ فترة وذلك منذ أن دخل النظام في صراعات مع رعايا تلك الدول الذين كانوا ينشطون في مختلف المنظمات غير الحكومية في نهاية التسعينات في إرتريا، وتدعي الحكومة الارترية بأن تلك المنظمات تنتهك سيادتها، وأنها ترحب بأي دعم خارجي شريطة أن يكون عبر مؤسساتها الخاصة، وانطلاقا من مبدأ عدم الثقة بالأخر، قامت إرتريا منذ عام 1998م بطرد العديد من المنظمات غير الحكومية، إلا أنها وبعض تدهور الوضع الغذائي في البلاد دعت العديد من تلك المنظمات للعودة، إلا إن تلك العلاقات تدهورت الي مستوي أن كثير من تلك المنظمات غير الحكومية قطعت أي علاقة لها مع الحكومة الارترية، وتقول الحكومة الارترية بأنها ليست من حيث المبدأ ضد المنظمات الغربية، إلا أنها تختلف مع تلك المنظمات في أسلوب عملها، إلا أن علاقة النظام متدهورة وسلبية جدا مع المنظمات المهمة بقضايا حقوق الإنسان مثل العفو الدولية، وهيو من راييتس ووتش، حيث ممنوع دخول أفراد تلك المنظمات الي إرتريا.

وفي مطلع التسعينات كان يشار الي إرتريا بأنها أقوى حليف للغرب في المنطقة، وحينها كانت العلاقات في أعلى مستوياتها مع الولايات المتحدة، وخاصة البنتاجون كان ينظر الي إرتريا بالدول الحليفة لأمريكا في منطقة مليئة بالعداثيات، وإن الرئيس بيل كلنتون كان يري في الرئيس إسياس افورقي وملس زيناوي بقيادات انبعث نهضة أفريقيا.

وبعد الاستقلال كانت إسرائيل تعتبر إرتريا دولة علمانية غير عربية و ذو بنية عسكرية جيدة تتمتع بعلاقة صداقة بإسرائيل ولهذا عملت في بناء شراكة معها في منطقة القرن الإفريقي، وقد تعززت تلك العلاقات عندما سافر اسياياس أفورقي الي إسرائيل في عام 1993م لتلقي العلاج، وقد تمكن أثناء تلك الزيارة من إجراء العديد من اللقاءات الهامة مع مسؤولين إسرائيليين .

ويمكن القول أن قيادة الحزب الحاكم معجبة بتجربة إسرائيل التاريخية وموقعها الجغرافي، وتري فيها دولة عسكرية قوية، فضلا عن قوتها الأمنية والاقتصادية بالإضافة الي برنامج خدمتها العسكرية حيث استطاعت أن تبني نفسها في كافة المجالات بالرغم من تطويقها من كافة الاتجاهات بدول عربية وإسلامية تعتبر عدوا تقليديا لها، وبالإضافة الي وجود الدبلوماسية المتبادل بين البلدين منذ مطلع التسعينات وقع البلدان العديد من الاتفاقيات في منتصف التسعينات، وقد تعززت تلك العلاقات بدعم أمريكي لإرتريا، وكان إسياياس في تلك الفترة يرفض تحسين العلاقات مع العالم العربي وإقامة أي شراكة معهم، كما رفض الانضمام الي الجامعة العربية وظل يقلل من شأنها، وأوضح بكل صراحة بأنه سيقاوم أي محاولة لتعريب البحر الأحمر، وبالتعاون مع إرتريا أقامت إسرائيل قاعدة بحرية وضمنت وجود عسكري لها في المنطقة في تلك الفترة.

وجاء في التقرير أن العلاقة مع إسرائيل تراجعت لبعض الوقت خلال الحرب الارترية الإثيوبية، بسبب الاتهام الارتري للولايات المتحدة وإسرائيل بالإنحياز الي الجانب الإثيوبي، إلا إن إسرائيل مازالت تعتبر إرتريا صديقة لها، ويقدر الغرب لإرتريا ماقامت به من تعاون مع الولايات المتحدة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فضلا عن انضمامها علي التحالف الدولي الذي دعم الحرب علي العراق، ولكن سرعان ماتوترت العلاقات خاصة مع أمريكا عندما قابلت العرض الارتري باستعداده لاستضافة قاعدة عسكرية أمريكية في بلده بنوع من التردد والحذر ومن ثم رفض العرض الارتري، وبرر البنجاحون ذلك بأن إرتريا لم تكن البيئة الأكثر استقرار في المنطقة، فضلا عن وجود غلق أمريكي بشأن سجل حقوق الإنسان في إرتريا، ودفع ذلك بوزارة الدفاع الأمريكية باختيار جيبوتي لاستضافة القاعدة الأمريكية في المنطقة، واعتبار إثيوبي الحليف الأول للتعاون معها في الحرب علي الإرهاب في المنطقة.

وتتهم إرتريا حاليا الولايات المتحدة بعدم بذلها جهدا لإقناع إثيوبيا بالالتزام بقرار ترسيم الحدود مع إرتريا، فضلا عن ماتعتبره تأييد واشنطن لإثيوبيا لغزو الصومال في عام 2006م، وقد وصلت هذه العلاقات الي مستوي منحدر جدا حيث يتم توجيه الإساءات للولايات المتحدة علنا من قبل مسؤولين إرتريين فضلا عن الشتائم التي توجه في المسيرات الشعبية ضد الإدارة الأمريكية والتي تنظمها مجموعات تابعة للنظام في الغرب، وتبدي الولايات المتحدة استيائها من النظام الارتري لإستمراريته لفترة طويلة في اعتقال موظفين من السفارة الأمريكية من أصول إرترية بتهمة التحريض علي الفتنة والتجسس لصالح الولايات المتحدة، وقد دفع ذلك واشنطن لاتخاذ إجراءات ضد الحكومة الارترية منها إغلاق قنصلياتها في كل من أوكلندا وكلفورنيا، وكانا يعتبران من أهم شريان تدفق الأموال للحزب الحاكم، بالإضافة إلي تهديد إرتريا لضمها للدول الراعية للإرهاب، إلا إن وصول إدارة أوباما خفض من حدة التعامل مع النظام الارتري، وكانت هناك جهود لإيجاد سبيل لتحسين العلاقات مع إرتريا، وأن مسؤولين أمريكيين ومن ضمنهم وزارة الخارجية الأمريكية مازلو يوجهون التحذيرات حول سلوكها في الصومال.

لكن بالمقابل فإن الحكومة الارترية مازالت تتمتع بعلاقة جيدة نسبيا مع بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا، والدول الأسكندافية، وبالرغم أن الاتحاد الأوروبي مازال يعتبر من أكثر الداعمين لإرتريا إلا أنه في صدام مستمر مع النظام بسبب أوضاع حقوق الإنسان في إرتريا والتدخل الارتري في الشأن الصومالي.

وقد أورد التقرير محاولات من جهات دولية عديدة لإستخدام ميزة الموقع الاستراتيجي لإرتريا، وأشار في هذا الإطار الي المنافسة المحتدمة بين إيران وإسرائيل في منطقة البحر الأحمر، وإن إرتريا مازلت تلعب دورا مزدوجا، حيث تحاول من جهة الحفاظ علي علاقاتها مع إسرائيل وفي الوقت نفسه الوصول الي أرضية مشتركة وتفاهمات مع الجانب الإيراني، وقد استطاعت توقيع

العديد من اتفاقيات التعاون في الجانب الاقتصادي والثقافي مع إيران، كما تم تبادل السفراء بين الجانبين، وبالرغم من النفي الارتري بحضور إيراني بالقرب من ميناء عصب، وتوجد توقعات بأن إيران قد توصلت إلي اتفاق مع النظام الارتري للاستفادة من مصفاة ميناء عصب، ولاشك أن العلاقات مع إيران تزعج الجانب الاسرائيلي، إلا إن ارتريا يبدوا أنها تحاول أن تستفيد من التناقضات الموجودة بين الطرفين، وعلي كل إنها لعبة عواقبها يتوقع أن تكون خطيرة.

### خلاصة التقرير:

- منذ أكثر من عقد كان يقال بأن ارتريا تواجه بعض التحديات ومع ذلك كانت تتمتع باستقرار نسبي، ولكن البلاد اليوم وصلت إلي مستوى التوتر الشديد، ومرجح لكي يتطور الوضع إلي أزمة شاملة، ولاسيما مع استمرارية حالة تراجع الاقتصاد الارتري وانتشار الفقر، واستمرارية حكم النظام السلطوي الاستبدادي الفاقد للشرعية في نظر الملايين من الارتريين، وما حالة استمرارية مسلسل الهروب إلا انعكاس لذلك الوضع المأساوي، وإن استمرارية هذا الحال الذي أشرنا إليه ستنتج عنه أزمة أكثر خطورة علي مستقبل البلاد، بل يمكن أن تتفاقم المشاكل الحالية والتي من شأنها أن تفتح ثغرات اجتماعية واقتصادية وسياسية.
- لا يوجد أي مؤشر من أن يقوم الحزب الحكام بأي تعديل في حكمه الاستبدادي، وهناك احتمال ضئيل جدا للقيام بإصلاح داخلي محدود، ومع ذلك المرجح بأن يكتف النظام ممارسته للقمع الداخلي، واستمرار يته في التعبئة العسكرية .
- يمكن أن نتوقع بأن المعارضة الارترية الموجودة في المنفي بأن تكون قوية وأكثر تماسكا بمرور الوقت، وبالتالي تشكل تهديد علي النظام، وسنرى في المستقبل ماذا كان أعضاء التحالف المعارض قادرون للتغلب علي خلافاتهم الداخلية المتشعبة، ويمكن أن نشير هنا أن وجود خلافات بين مجموعات إقليمية وعرقية ودينية، ووجود أصحاب مصالح فئوية قد يكون كارثة علي مستقبل الوحدة الوطنية في ارتريا.
- إن قوة الرئيس اسياس أفورقي تكمن في وقوف القيادات العسكرية إلي جانبه، بل إن الجيش يعتبر الرهان الوحيد في ضبط الأوضاع في داخل ارتريا، بل هو الركيزة الأساسية في بنية الجبهة الشعبية، وإن الوضع سيكون أكثر تعقيدا في حالة حدوث أي تدهور في البنية العسكرية، والعسكر اليوم في ارتريا أكثر فسادا، وضعفا متزايدا من حيث العدة والعتاد والتدريب، وأقل استعدادا للمواجهة من أي وقت مضى، فضلا عن تدني المرتبات، وسوء التغذية، وانتشار حالة الإحباط الشديد، وكل هذه المؤشرات يمكن أن تكون من محفزات الانهيار في نهاية المطاف للبنية العسكرية للنظام.
- وبالرغم أننا لايمكننا أن نتحدث عن اضطرابات داخلية في ارتريا علي المدى القريب، إلا إن حالة الانهيار المستمر للوضع المعيشي والأمني، واستمرارية النظام الاستبدادي في الحكم، يجعل من حدوث التغيير أمر حتمي خاصة علي المدى الطويل، لا توجد ضمانات لاستمرارية نموذج الحكم الحالي، والمسألة مسألة وقت حسب وجهة نظر السيد/استروفلين مدير الاتصالات في مجموعة الأزمت الدولية.
- ومن أجل تجنب وجود دولة فاشلة جديدة في منطقة القرن الإفريقي، يجب علي الارتريين والمجتمع الدولي علي حد سواء إعادة التفكير والتمعن علي الواقع، وإبداء المرونة من أجل إيجاد مخرج للأزمة الحالية، ومن الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع الدولي ارتريا سياسيا واقتصاديا، والقيام بتقييم حقيقي للمشاكل الداخلية التي تواجه البلاد، فضلا عن الضغوط الخارجية التي تتعرض لها.

- كما يجب علي المجتمع الدولي أن يربط المساعدات الإنمائية التي يقدمها لإرتريا، وتحسين الروابط التجارية معها، بالسير نحو عقد انتخابات وطنية طال انتظارها، وتنفيذ الدستور المجد منذ سنوات طويلة.
- كما أنه في الوقت نفسه من الضروري علي المجتمع الدولي أن يقوم بالضغط علي إثيوبيا لقبول قرار ترسيم الحدود، لأن ذلك أصبح أحد المبررات الرئيسة للنظام للاستمرار في سياساته الاستبدادية، وإن تلك الخطوة يمكن أن تكون دعماً للعناصر الإصلاحية داخل النظام، وخطوة لإبرازهم في داخل النظام والمجتمع الارتري عموماً. كل هذا ضروري لمنع حدوث دولة فاشلة جديدة في منطقة القرن الإفريقي.

للتواصل: [tahira@ymail.Com](mailto:tahira@ymail.Com)